كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

خصوصية التحكيم
في مجال المنازعات السياحية
(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث
إبراهيم سعيد عليوة السيد هلال

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أبو العلا علي أبو العلا النمر (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ القانون الدولي الخاص – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ هبة بدر أحمد (عضواً)
أستاذ قانون المرافعات – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ رشا علي الدين (عضواً)
أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة المنصورة

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحث: إبراهيم سعيد عليوة السيد هلال

عنوان الرسالة : خصوصية التحكيم في مجال المنازعات السياحية

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون الدولي الخاص

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: إبراهيم سعيد عليوة السيد هلال

عنوان الرسالة : خصوصية التحكيم في مجال المنازعات السياحية

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أبو العلا علي أبو العلا النمر (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ هبة بدر أحمد (عضواً)

أستاذ قانون المرافعات – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ رشا علي الدين (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة المنصورة

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / / بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهداء

إلى:

- روح والدي رحمه الله، من علمني العطاء بدون انتظار، من أحمل اسمه بكل افتخار.
- والدتي – رحمها الله – معنى الحب والتفاني، من كان دعائها سر نجاحي.
- اخوتي الاعزاء رحمهم الله
- أختي وأخي أطال الله في عمرهما
- زوجتي الحبيبة التي تميزت بالوفاء والعطاء
- أولادي الأعزاء (مصطفى وسارة وجنى ومحمد) ثروتي الحقيقية.
- كل الأصدقاء الذين لم يدخرو جهدا في مدي بالمعلومات

أهدي اليكم جميعا ثمرة هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

إلى/

أولاً وأخيراً إلى الله عز وجل، فله الحمد والشكر حتى يرضى.

أما وقد أنهيت كتابة هذه الرسالة, كان حقاً عليَ أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان إلى روح أستاذي الفاضل العالم الجليل القيمة والقامة صاحب الأخلاق الرفيعة **الأستاذ الدكتور/ عصام الدين مختار القصبي**، أستاذ القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق، جامعة عين شمس بقبولي تلميذاً عنده والإشراف على الرسالة وترأسه لجنة الحكم عليها وتقويمها حيث ارتبط اسمي باسم فقيه كبير وعلم من أعلام القانون الدولي الخاص فمنحني بذلك شرفاً عظيما ووساماً رفيعاً, ويسر لي السبيل وتكرم علي بجهده ووقته, فواكبها منذ بدايتها كفكرة في الذهن إلى أن ظهرت بهذه الصورة التي بين أيديكم والذي وجدته عظيماً في تواضعه كبيراً في ترفعه, رحمه الله، وأدخله فسيح جناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ أبو العلا علي أبوالعلا النمر**، أستاذ القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس، عالماً في فكره. حيث تشرفت بأن يستكمل مسيرة الاشراف على رسالتي عالم جليل ذو قيمة وقامه في القانون الدولي الخاص، فقد لمست منه اسداء المعروف وسماحة الخلق وطيب المعدن وسخاء النفس. ولا يسعني في هذا المقام, أمام عجزي عن وفائه, إلا أن أدعوا الله عز وجل ان يحفظه ويبقيه للعلم ذخراً ولطلبة العلم عوناً, أسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يرفع قدره وأن يجعل مجهوداته في ميزان حسناته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذة الدكتورة/ هبة بدر أحمد**، أستاذة قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق السابق – جامعة عين شمس، لتفضلها بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما سيكون لملاحظاتها توجيهاتها بالغ الأثر في إثراء الرسالة وسيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاتها طريقها السريع إلى هذا العمل، فجزاها الله خير الجزاء.

- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذة الدكتورة/ رشا علي الدين** أستاذة القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، لتفضلها بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما سيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاتها طريقها السريع إلى هذا العمل فجزاها الله خير الجزاء .

الباحث

مقدمة

أضحى التحكيم أحد أهم وسائل جسم المنازعات التجارية ليس فقط على الصعيد الدولى بل أيضا على الصعيد المحلى وذلك لما تتمتع به هذه الوسيلة من مزايا تستند فى أساسها إلى مبدأ سلطان الإرادة. فالتحكيم وسيلة قائمة على الرضا قوامها اتفاق الأطراف على استبعاد اللجوء للقضاء الوطنى وعرض النزاع على القضاء التحكيمى[١]. وفى مصر، أدرك المشرع أهمية التحكيم كوسيلة لحسم المنازعات وضرورة تشجيعه وتطوير دوره لتشجيع وحماية الاستثمارات الوطنية والأجنبية تلبية لمقتضيات التجارة ومتطلبات الاستثمار. وتماشيا مع سياسات الاقتصاد الحر فمنذ عام ١٩٩٤ تبنى المشرع المصرى قانونا عصريا للتحكيم فى المواد المدنية والتجارية (القانون رقم ٢٧ لسنه ١٩٩٤) استقى فى عام ١٩٨٥ أحكامه من قانون الأونسيترال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى(UNCITRAL)

وتسرى أحكام القانون المصرى على كل تحكيم يجرى فى مصر وكذلك على كل تحكيم تجارى دولى يجرى فى الخارج إذا اتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون.

ومما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية أضحت هى لغة تقدم الدول اقتصاديا فكلما كانت الدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية بصورها المختلفة، كلما ازداد تقدم الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فى المجتمع الدولى[٢]

إن الاستثمار فى المجال السياحى يعد من أهم موضوعات الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المضيفة وذلك نظرا للمجالات التى محل الاستثمار

---

(١) د. محمد عبد الرووف، محام وآمين عام مركز القاهره الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى ومحاضر فى ماده التحكيم التجارى الدولى بمعهد قانون الأعمال الدوليه – كليه الحقوق – جامعة القاهرة – مجلة التحكيم العربى – العدد الحادى عشر يونيو ٢٠٠٨.

(٢) د. حفيظه الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، طـ ٢٠٠١، ص ١٩.

السياحى، حيث إقامة القرى السياحية والفنادق والنقل السياحى والمدن الترفيهيه، وكما هو معلوم مدى أهمية هذه الموضوعات على تطوير المجتمعات محل الإنشاءات السياحية وإضفاء الطابع الحضارى والفكرى والإسهام فى نقل السمعة الطيبة للدولة بين الشعوب وجذب مواطنى الدول للاستمتاع بالإقامة فى الدوله المضيفة للاستثمار السياحى، حيث نرى الدول السياحية وتعاظم دورها فى صنع السياسات الدولية، بالإضافة لعظم دور الاستثمار السياحى كأداة جذب للعملة الأجنبية، مما يساهم فى نمو الاقتصاد الوطنى للدول المضيفة.

وقد تنشأ نزاعات بين كل من المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً والدولة المضيفة للاستثمار وقد يشوب هذه النزاعات عنصر أجنبي ناشئ من عدم اقتران هوية وجنسية المستثمر بجنسية دولة الاستثمار وأجنبيته عنها، وبالتالي نكون بحاجة للتعرف على القانون الواجب التطبيق على هذه النزاعات ذات الصبغة الدولية.

أسباب اختيار الرسالة:

١- عدم وجود دراسات سابقة عن التحكيم فى المنازعات السياحية.
٢- عدم معرفة العاملين فى المجال السياحى سواء كانت شركات أو أفرادا بتطبيق قواعد التحكيم على المنازعات الناجمة عن التعامل.
٣- تجاهل التشريعات الوطنيه فى الدول العربية بالاهتمام بالمجال السياحى.
٤- التحكيم فى المنازعات السياحية له خصوصيته فيما يتعلق سواء بطبيعة المنازعة أو القواعد الموضوعية لفض المنازعات.
٥- تطبيق قواعد التحكيم على المنازعات السياحية نظرا لما تواجهه تلك المنازعات من صعوبات ومعوقات أثناء نظرها من خلال المحاكم العادية.

إشكالية البحث:

لعل أهم إشكالية يثيرها التحكيم في المجال السياحي هي مسألة القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم في المنازعات السياحية ومدى خضوع إجراءات التحكيم لقانون الإرادة، وكيف يتم تحديد القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم عند عدم الاتفاق بين الأطراف في التحكيم السياحي. ومدى إخراج النزاع من قبضة اختصاص الدولة وإدخاله تحت سلطان هيئة تحكيم مختارة من ناحية. ومن ناحية أخرى، غياب قانون الإرادة والبحث عن القانون الواجب التطبيق من جانب المحكم وذلك من خلال النظرية العامة لتنازع القوانين في العقود الدولية.

كما يثير البحث إشكالية الطبيعة القانونية للتحكيم في المنازعات السياحية وأهم صوره، ومدى اختلاف التحكيم في هذا النوع من المنازعات عن الطبيعة القانونية للتحكيم بصفة عامة.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج التأصيلي، وذلك باستعراض المنازعات التي تثور بين الشركات السياحية وطرق تسويتها، بتتبع إجراءات خصومة التحكيم المتعلقة بالمجال السياحي، ورد هذه الإجراءات إلى النصوص القانونية التي تحكمها.

كما يعتمد الباحث أيضا على المنهج التحليلي وذلك بتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، وأحكام القضاء التي صدرت في مثل هذه النزاعات.